

ضريبة القيمة المضافة

القرار رقم (VD-2021-825)

الصادر في الدعوى رقم (V-26314-2020)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة
القيمة المضافة في مدينة الدمام

المفاتيح:

ضريبة القيمة المضافة - المدة النظامية - قبول الدعوى شكلاً لتقديمها خلال المدة النظامية - إلزام المدعي عليها بدفع مبلغ الضريبة للمدعي.

الملخص:

طالبة المدعي بإلزام المدعي عليها بدفع مبلغ يمثل ضريبة القيمة المضافة الناتجة عن بيع عقار للمدعي عليها - طلبت المدعي عليها إدخال هيئة الزكاة والضريبة والجمارك طرفة بالدعوى لكون المدعي ثبت سداده للضريبة وأيضاً قد دفعت المدعي عليها الضريبة لواقعها ذاتها، وقد استرجعت المدعي عليها مبلغ الضريبة بموجب شهادة الإفقاء الخاصة بعميلها وتطلب رد دعوى المدعي - دلت النصوص النظامية على أن الدعوى إذا قدمت من ذي صفة، خلال المدة المقررة نظاماً، يتبعن قبول الدعوى شكلاً - ثبت للدائرة: أن هناك عمليتي توريد خاضعتين لضريبة القيمة المضافة، وأنه لا وجه لإدخال الهيئة بالدعوى، وأن المدعي عليها أقرت بأن المدعي كان مسجلأً قبل تاريخ التوريد، وأنه دفع الضريبة وقيامها بتوريدها ثم استرجاعها - مؤدى ذلك: قبول الدعوى شكلاً - إلزام المدعي توبيخ خاضعتين لضريبة للمدعي - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة: (٦٧/٨) من نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١/م)
وتاريخ ١٤٥٠/١٠/١٤٠١هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:
إنه في يوم الثلاثاء (١٣/١٤٤٢هـ) الموافق (٢٠/٥/٢٠٢١م)، اجتمعت الدائرة

الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام، وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد شركة (...) لتمويل المنازل، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٤٢٦٣١٤-٢٠٢٠) بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٢٠م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي / ... هوية وطنية رقم (...) بصفته وكيلًا عن المدعي بموجب الوكالة رقم (...)، تقدم بلائحة دعوى تضمنت المطالبة بإلزام المدعي عليها / ... سجل تجاري رقم (...)، بدفع مبلغ وقدره (٢٥,٠٠) ريال يمثل ضريبة القيمة المضافة الناتجة عن بيع عقار للمدعي عليها.

وبعرض لائحة الدعوى على وكيل المدعي عليها، أجاب بأن موكلته تطلب إدخال هيئة الزكاة والضريبة والجمارك طرفةً بالدعوى لكون المدعي ثبت سداده للضريبة وأيضاً قد دفعت موكلتي الضريبة لذات الواقعه، وقد استرجعت موكلتي مبلغ الضريبة بموجب شهادة الإعفاء الخاصة بعميلها ...، ويطلب رد دعوى المدعي.

وفي يوم الثلاثاء بتاريخ ٦/٤/٢٠٢١م، عقدت الدائرة جلسها لنظر الدعوى، طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد، وحيث لم يحضر طرفى الدعوى أو من يمثلهما على الرغم من تبلغهما بموعدها طبقاً لقواعد الجلسات وطريقة انعقادها، وحيث قررت الدائرة إتاحة فرصة لحضورهم في الجلسة القادمة، وبناء عليه قررت الدائرة التأجيل إلى يوم الإثنين ١٢/٤/٢٠٢١م، في تمام الساعة ١٣:٣٠.

وفي يوم الإثنين بتاريخ ١٢/٤/٢٠٢١م، عقدت الدائرة جلسها لنظر الدعوى، طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد، وحضر وكيل المدعي، وحضر وكيل الشركة ... هوية وطنية رقم (...) بموجب وكالة مرفقة في ملف الدعوى، وحيث أفاد وكيل الشركة بأنه لم يتمكن من الاطلاع على صحيفة الدعوى ومرافقاتها، وطلب منه فرصة للاطلاع عليها وتقديم دفاع الشركة في جلسة لاحقة، وبناء عليه قررت الدائرة التأجيل إلى يوم الاثنين ١٩/٤/٢٠٢١م، في تمام الساعة ١٣:٣٠ على أن يرفع دفاع الشركة في ملف الدعوى قبل موعد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل.

وفي يوم الإثنين بتاريخ ١٩/٤/٢٠٢١م، عقدت الدائرة جلسها لنظر الدعوى، طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد، ولم يحضر المدعي، وحضر وكيل الشركة ... هوية وطنية رقم (...) بموجب وكالة مرفقة في ملف الدعوى، وحيث أفاد وكيل الشركة بأنه لم يتمكن من الاطلاع على صحيفة الدعوى ومرافقاتها، وطلب منه فرصة للاطلاع عليها وتقديم دفاع الشركة في جلسة لاحقة، وبناء عليه قررت الدائرة التأجيل إلى يوم الاثنين ٢٠/٤/٢٠٢١م، في تمام الساعة ١٣:٣٠ على أن يرفع دفاع الشركة في ملف الدعوى قبل موعد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل.

وفي يوم الأحد بتاريخ ٢٠/٤/٢٠٢١م، عقدت الدائرة جلسها لنظر الدعوى، طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد، حيث حضر... هوية وطنية (...) بصفته وكيل عن المدعي بموجب وكالة المرفقة بملف الدعوى، وحضر وكيل الشركة المدعي عليها ... هوية وطنية رقم (...) بموجب وكالة مرفقة في ملف الدعوى، وحيث طلبت

الدائرة من وكيل المدعي تحرير دعواه أرفاقها في ملف الدعوى على تودع المذكورة قبل تاريخ ٢٠٢١/٥/٥ وعلى أن يطلع المدعي عليه على ما قدم والرد عليه قبل ٢٠٢١/٥/٢٥، وتأجيل الجلسة إلى ٢٠٢١/٥/٣٠ الساعة الثانية عشر مساءً.

وفي يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٥، عقدت الدائرة جلسها لنظر الدعوى، طبقاً للإجراءات التقاضي المرئي عن بعد، حيث حضر ... هوية وطنية رقم (...) بصفته وكيل عن المدعي بموجب وكالة المرفقة بملف الدعوى، وحضر وكيل الشركة المدعي عليها ... هوية وطنية رقم (...) بموجب وكالة مرفقة في ملف الدعوى. وحيث أفاد الأخير بأنه يطلب إدخال هيئة الزكاة والضريبة والجمارك طرفاً بالدعوى لكون المدعي ثبت سداده للضريبة وأيضاً قد دفعت موكلتي الضريبة لذات الواقعة، وقد استرجعت موكلتي مبلغ الضريبة بموجب شهادة الإعفاء الخاصة بعميلها ناصر سعد الدوسري. وبسؤال طرفي الدعوى عما يودان إضافته، قررا الاكتفاء بما تم تقديمهم سابقاً. وببناء عليه قررت الدائرة خروج طرفي الدعوى من الدائرة المرئية مؤقتاً للمدعاولة وإصدار القرار.

الأسباب:

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وبعد التدقيق، واستناداً لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م ١١٣/١١/٢٠٢١) وتاريخ ١٤٣٨/١١/٢ هـ وتعديلاته، وعلى الأئحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤ هـ وتعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي الكريم رقم (٢٦٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٦/١١ هـ. وعلى الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل: لما كان المدعي يهدف من دعواه إلى مطالبة المدعي عليها بدفع مبلغ يمثل ضريبة القيمة المضافة الناتجة عن بيع عقار للمدعي عليها، وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث أن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (م ١١٣/١١/٢٠٢١) وتاريخ ١٤٣٨/١١/٢ هـ، حيث أن الثابت من ملف الدعوى أن المدعي تقدم بالدعوى عبر البوابة الالكترونية بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٠، وتاريخ استحقاق المبلغ محل المطالبة هو ٢٠٢١/٦/١١، وعليه فإن الدعوى مرفوعة خلال المدة النظامية التي نصت عليها الفقرة رقم (٨) من المادة (٦٧) من نظام ضريبة الدخل المعدل بالمرسوم الملكي رقم (م ١١٣/١١٣) : «لا تسمع الدعوى في المنازعات الضريبية بعد مضي خمس سنوات من تاريخ استحقاق المبلغ محل المطالبة أو من تاريخ العلم بالواقعة محل النزاع، إلا في حالة وجود عذر تقبله اللجنة»، الأمر الذي يتبع معه لدى الدائرة بقبول الدعوى شكلاً.

من حيث الموضوع: فإنه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابة طرفيها بعد

إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما، تبين للدائرة أن الخلاف يكمن في مطالبة المدعي للمدعي عليها بدفع مبلغ وقدره (٢٥,٠٠) ريال يمثل ضريبة القيمة المضافة الناتجة عن بيع عقار سكني في ... بمدينة الدمام على المدعي عليها، ويحيث أن من الثابت أن هناك عمليتي توريد كلاهما خاضعتين لضريبة القيمة المضافة فلا وجه لإجابة المدعي عليها بإدخال الهيئة العامة للزكاة والدخل بالدعوى، وحيث أقرت المدعي عليها بأن المدعي كان مسجلاً قبل تاريخ التوريد، وحيث أقرت الشركة المدعي عليها بدفع المدعي للضريبة وقيامها بتوريدها ثم استرجاعها، الأمر الذي تخلص معه الدائرة إلى قبول دعوى المدعي، وإلزام المدعي عليها شركة بداية لتمويل المنازل بأن تدفع للمدعي مبلغ الضريبة المدعي به.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- قبول دعوى المدعي / ... هوية وطنية رقم (...) وإلزام المدعي عليها شركة سجل تجاري رقم (...) بأن تدفع للمدعي مبلغ الضريبة وقدره (٢٥,٠٠) خمسة وعشرون ألفاً وخمسون ريالاً سعودياً.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وحددت الدائرة ثلاثة موعداً لتسليم نسخة القرار، وللدائرة أن تمدد ثلاثة يوماً أخرى حسبما تراه، ويعتبر هذا القرار نهائياً وواجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وصَّلَ اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّداً، وَعَلَى آلهِ وَصَاحْبِيهِ أَجْمَعِينَ.